

الإحالة في التراث العربي

أ. مصطفى زماش، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/02/10 تاريخ القبول: 2018/03/23 تاريخ النشر: 2018/06/12

ملخص

يبحث هذا المقال في ظاهرة الإحالة ضمن الدراسات النصية: إذ يسعى إلى تتبع الإحالة في التراث العربي وتجلياتها فيه، وكيف تناول علماءنا وسائلها من ضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول أثناء دراستهم لكلام العرب من شعر ونثر، وللنصوص القرآنية وتفسيرها.

الكلمات المفتاحية: الإحالة؛ الدراسات النصية؛ التراث العربي.

Abstract

This article attempts to investigate the phenomenon of anaphoric reference within the framework of linguistic studies of texts. It also seeks to trace it in Arabic literary heritage and find out how this phenomenon manifests itself through pronouns, demonstrative pronouns, and relative pronouns, which could be found in studies conducted by scholars in the course of their explication of Arabic prose poetry, as well as of Quranic texts .

Key words: reference, linguistic studies of texts, Arabic literary heritage.

1 - مهـاد:

إن للإحالة معانٍ كثيرة مختلفة بحسب المجال المستعمل فيه، وللتغيّر الدلالي ملمس فيه كذلك؛ فالإحالة في استعمالات الأقدمين من «حال، يحول» الفعل المجرد، و«أحال»، «يُحيل» وكذا «استحال»، «يستحيل» الفعلين المزيدين. والفعل «حال» يدلّ على التحول والتبدل في ذاته، ومزيده بهمزة التعديّة «أحال» يدلّ تعدي فعل التحوّل، وأما «استحال» فهو بمعنى «حال» لا فرق، قال الشافعي (رحمه الله):

وَمَا هِيَ إِلَّا جِيفَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ ❖ عَلِمَهَا كِلَابٌ هَمُّنٌ اجْتَنَدَاهُمَا⁽¹⁾

وبهذا المعنى جاء الفعل (أحال) في كلام «سيبويه» (ت183هـ) في معرض ذكره لأقسام الكلام، وهي: مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ومحال كذب؛ وذلك في باب «حسن الاستقامة من الكلام والإحالة»⁽²⁾، وأما الإحالة في الدراسات النصّية فالمراد بها على وجه الإجمال هي العلاقة القائمة بين عنصر لغوي وعنصر لغوي آخر أو غير لغوي، محدثة في النص ترابطاً على المستوى الظاهر له؛ إذ لها أثراً فعالاً في تماسك النصوص من طريق آلياتها المختلفة.

وتنطلق هذه الدراسة من إشكالية فحواها: كيف تناول علماءنا القدامى (النحاة والبلاغيين والمفسرين) الإحالة ووسائلها من ضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول أثناء دراستهم للكلام العرب من شعر ونثر، وللنصوص القرآنية وتفسيرها؟

2 - مفهوم الإحالة: (Référence)

2-1 لغة: لقد أورد «ابن منظور» (ت711هـ) في معجمه عدة دلالات للإحالة فقال: «..المُحَال من الكلام: ما عُـدِلَ به عن وَجْهِه، وَحَوَّلَهُ جَعْلُهُ مُحَالاً... والجَوَالُ: كل شَيْءٍ حَالٍ بين اثنين...، وَتَحَوَّلَ عن الشَيْءِ: زَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ...، حَالُ الرَّجُلِ يَحُولُ مثل تَحَوَّلَ من موضع إلى موضع، وَحَالُ الشَّيْءِ نَفْسَهُ يَحُولُ حَوَلاً بِمَعْنَيْنِ: يكون تَغْيِيراً، ويكون تَحَوُّلاً...، وَتَحَوَّلَ: تَنَقَّلَ من موضع إلى آخر...»⁽³⁾، وعند الفيروزآبادي (ت817هـ) جاء المعنى مماثلاً: «حَالُ الشَّيْءِ وَأَحَالُ: تَحَوَّلَ، ويقال: أَحَالُ: أَسْلَمَ؛ أي أَنَّهُ تَحَوَّلَ من الكفر إلى الإسلام، وكل ما تَحَوَّلَ أو تَغَيَّرَ من الاستواء إلى العِوَج، فقد حَالُ وَاسْتَحَالَ، والمُحَالُ من الكلام بالضّم ما عُـدِلَ كالمُسْتَحِيلِ، وَأَحَالُ أَتَى به...، وتحول عنه، زال إلى غيره، والحَائِلُ: المُتَغَيِّرُ اللون، والحوَالَةُ: تحويل نهر إلى نهر...»⁽⁴⁾ وفي المعجمات الحديثة لم يبتعد المعنى عم جاء في المعجمات القديمة، ففي «المعجم الوسيط»: «أَحَالَتِ الدَّارُ: تَغَيَّرَتْ وَأَتَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ...، وَحَالُ الشَّيْءِ أو الرَّجُلُ: تَحَوَّلَ من حَالٍ إلى حَالٍ،... حَوَّلَ الشَّيْءُ: غَيَّرَهُ من مكان إلى مكان آخر، ومن حَالٍ إلى حَالٍ...»

وَتَحَوَّلَ : تَنَقَّلَ من موضع إلى موضع، أو من حَالٍ إلى حَالٍ، وَتَحَوَّلَ عن الشَّيْءِ: انصرف عنه غيره...»⁽⁵⁾ ومنه الإحالات في البحوث الأكاديمية تحيلنا إلى المراجع وتنقلها إليها.

والملاحظ أنَّ الدلالة اللغوية للمادة تمحورت حول معانيّ التغيّر والتحوّل ونقل الشيء إلى مكان آخر، وهذا لا يكون إلا لجامع يجمعهما، فتكون هناك علاقة بين الطرفين تسمح بهذا التغيّر والتحوّل والنقل، وهذا ليس بعيدا عن الدلالة الاصطلاحية لها الذي يحيل فيه العنصر الإحالي على عنصر إشاري آخر يفسره ويحدد دلالاته.

2-2 اصطلاحا:

الإحالة هي علاقة معنوية يستخدمها المتكلم وذلك باستعماله ألفاظا في نص ما ليشير بها إلى أشياء أو مواقف أو أشخاص أو عبارات أو ألفاظ خارج النص أو داخله سابقة عليها أو لاحقة، وتعطي هذه الألفاظ المحيلة معناها عن طريق قصد المتكلم⁽⁶⁾، وذلك لتحقيق الترابط والاستمرارية في النصوص.⁽⁷⁾ وكما عرّفها «دي بوجراند» بأنها: «العلاقة القائمة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»⁽⁸⁾؛ إذ لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى ما تحيل إليه سواء أكان هذا داخل النص أو خارجه، فيوضح دلالاته ومعناه شريطة أن يكون هناك تطابق دلالي بينهما؛ أي بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه.⁽⁹⁾ وعلى العموم فإنَّ الإحالة هي: إشارة عنصر لغوي إلى عنصر آخر لغوي أو غير لغوي، محدثا في النص الواقع فيه ترابطا على المستوى الظاهر له، إذ لها بالغ الأثر في تماسك النصوص من طريق آلياتها المختلفة، التي تتجلى خصوصا في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها.⁽¹⁰⁾

3 - الإحالة في نحو النص:

تعدّ الإحالة من بين وسائل الترابط النصي وهي أكثر الظواهر انتشارا في النصوص بمختلف أنواعها، فلا يكاد يخلو منها نص؛ وذلك لكون المتكلم يجنح دائما إلى الاقتصاد اللغوي ليتفادى الإعادة والتكرار. وقد نوّه اللغويون بالإحالة من حيث إنّها أداة كثيرة الشيع والتداول في الربط بين الجمل والعبارات التي تتألف منها النصوص⁽¹¹⁾، وذلك وفق أدواتها المختلفة كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها، فهي من المعايير المهمة التي تسهم بشكل فعّال في اتساق النصوص وانسجامها.

ويستعمل «هاليداي ورقية حسن» مصطلح الإحالة استعمالا خاصا، وهو أن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتسمى تلك العناصر عناصر محيلة، وهي حسب الباحثين: «الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة»⁽¹²⁾، بينما حدد «صبيح

إبراهيم الفقي» هذه العناصر بـ «الضمائر، وأسماء الإشارة وأسماء الموصول»⁽¹³⁾

وقد قسم العلماء الإحالة إلى قسمين هما: إحالة خارجية (مقامية)؛ إذ تحيل إلى ما هو خارج النص تفهم من السياق. وإحالة داخلية (مقالية) تكون داخل النص إما سابقة أو لاحقة (قبلية أو بعدية)⁽¹⁴⁾.

ومن الأمثلة على ذلك: «قرأت القصيدة وحللتها».



إحالة داخلية قبلية

فالضمير (ها) يحيل على كلمة سابقة، فأحدث ذلك تماسكا واتساقا بين هاتين الجملتين وهذه إحالة قبلية.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁽¹⁵⁾



إحالة داخلية بعدية

حيث أحيل باسم الإشارة (ذلك) على عنصر إشاري داخلي متأخر وهو الكتاب، وهذه إحالة بعدية. وكذلك الضمير المتصل (هـ) بحرف الجرّ (في) يعود على اسم قبله هو (الكتاب) من طريق الإحالة القبلية.

4- الإحالة في الموروث العربي:

إنّ المتتبع للتراث العربي يجد أنّ النحاة القدامى قد تناولوا الإحالة في بعض القضايا النحوية، فقد اهتموا بقضايا الإسناد، والابتداء والفاعلية وغيرها مما يتعلق بالجملة، ونهّوا على ضرورة وجود التماسك والترابط في النصوص⁽¹⁶⁾. وكذلك اهتمام المفسرين بالسياق القرآني للصور والنظر إلى أسباب نزولها، واهتمام البلاغيين بالسياق والمقام وغيرها من القضايا التي تحقق سمة الإحالة والربط النصي.

4-1 الإحالة عند النحاة العرب:

ولقد استحوذت دراسة الضمائر العربية على مساحة كبيرة من الدرس النحوي القديم، واستقطبت اهتمام النحويين القدامى، فتجلّى ذلك في مباحثهم النحوية، فتكلموا عن الضمير في مصنفاتهم وتحدثوا عن أحكامه ومواضعه ومفسره، فتبلورت هذه المعالجات في إشارتهم إلى مرجعية هذه الضمائر، أي إلى مذكور في النص صراحة؟ وهل هذا المذكور سابق أم لاحق؟ أم هو غير مذكور في النص وهناك ما يدلّ عليه. درس النحاة القدامى «الإحالة المقالية» بنوعها القبلية والبعديّة، حين

تكلّموا عن الضمير وعائده، وعن قرائن الرتبة في تحديد عائده على متقدم أم متأخر، واشتروطوا كذلك في جملة صلة الموصول ضميرًا عائداً تفسره جملة الصلة التي ينبغي أن تكون معلومة لدى السامع، وكذلك حديثهم عن ضمير الفصل والشأن.

وفي هذا السياق تحدث «سيبويه» عن العمل الذي تؤديه الأسماء المهمة التي تمتلك سمة الإحالة، «فأما المبني على الأسماء المهمة فقولك: «هذا عبد الله منطلقاً» و«هؤلاء قومك منطلقين»، و«ذاك عبد الله ذاهباً»... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده [عبد الله]، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبَيَّنَّ عليه أو يُبَيَّنَّ على ما قبله»⁽¹⁷⁾، فهي ترتبط بما قبلها أو بعدها من الكلام ليرفع عنها الإبهام والغموض وتؤدي وظيفة الإحالة. وكذلك نجده ينبّه على مرجعية الضمير في مثل قولنا: «رجل حسن وجهه»، حيث ذكر أن الهاء هي إضمار الرجل⁽¹⁸⁾، غير أنّها هنا على مستوى الجملة لا النص. وتحدث كذلك عن أهمية الضمير الذي يحيل على السابق، في قوله: «[قولك] يوم الجمعة ألقاك فيه، وأقلّ يومٍ لا ألقاك فيه، وأقلّ يومٍ لا أصوم فيه... ويوم الجمعة صمته...؛ حيث كان المضمر [الهاء] هو الأول [يوم الجمعة]... ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم (السابق) ولا يذكر علاقة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويَشغَلْه بغير الأول...»⁽¹⁹⁾ فهو بذلك يولي اهتماماً كبيراً بعود الضمير على ما يحيل إليه ويفسره.

ونجد أيضاً «الزمخشري» (ت 538هـ) يتكلم عن الموصول ويشترط وجود ضمير عائد تفسره صلة الموصول، حيث يقول: «ما لا بدّ له في تمامه اسماً من جملة ترد فيه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه»⁽²⁰⁾، وعليه تكون وظيفة الضمير هنا الإحالة إلى شيء سابق (الإحالة القبلية)، فيحدث الربط بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري عن طريق الإحالة القبلية.

وفصّل «ابن يعيش» (ت 634هـ) وباقي النحاة في ضمير الفصل وشروطه، وضمير الشأن واختلاف تسميتهما بين البصريين والكوفيين، فالأول ضمير منفصل يقع بين المبتدأ وخبره ويبيّن أنّ الذي بعده خبر ليس بصفة بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفين أو يقارب ذلك، كقولك: زيد هو المنطلق⁽²¹⁾، وقد وضّح «ابن عصفور» (ت 669هـ) حقيقته بقوله: «والفصل هو وضع الضمائر المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين»⁽²²⁾، والثاني ضمير الشأن؛ إذ يقدمون ضميراً قبل الجملة الاسمية أو الفعلية، فيكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيرا له⁽²³⁾، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽²⁴⁾، وبهذا برزت لنا ظاهرة الإحالة بنوعها القبلية

والبعدية لدى النحاة العرب القدامى عند دراستهم لهذين الضميرين بالتفصيل. وقد تحدّث «الرضي الأستراباذي» (ت688هـ) عن الضمير وعن عائده وعن قرينة الرتبة في تحديد عائده المتقدم أو المتأخّر عنه، حيث يقول عند الكلام عن الضمير في «ضرب غلامه زيد»: «لابدّ من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا، أو معنويا وهو راجع إلى زيد وهو متأخر لفظا، فلولا أنّه متقدم عليه من حيث المعنى لم يجز؛ فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا.»⁽²⁵⁾

وبرزت فكرة الإحالة عند «ابن هشام الأنصاري» (ت761هـ) وذلك من خلال التركيز على أهمية الضمير وأثره في الربط، حيث نجده قد أنتج مادة غنية بشأن ذلك كلّه تسهم في تحقيق التماسك الشكلي والدلالي بين الجمل. فقد ذكر تحت عنوان «روابط الجملة بما هي خبر عنه»⁽²⁶⁾ عدة روابط تشتمل على أغلب الروابط التي ذكرها علماء النص المعاصرون، منها الضمير واسم الإشارة والعطف، والتكرار... إلخ، وعدّ الضمير الأصل من بين تلك الروابط لما له من أهمية كبرى في الكلام. وقد ركّز كذلك على مفسر الضمير الذي يكشف لنا المعنى ويفسره من باب «احتياج الضمير إلى مفسّر يبيّن المراد منه» بقوله: «... لابدّ للضمير من مُفسّر يبيّن ما يراد به فإن كان متكلّم أو مخاطب فمفسره حُضُور مَنْ هُوَ لَهُ وإن كان لغائب فمفسره نوعان لفظٌ وغيره...»⁽²⁷⁾

فالجدير بالذكر أنّ «ابن هشام» لم يقف تحليله عند ذكر هذه الأنواع من الروابط، بل نراه يتحدّث عن الإحالة اللاحقة (الإحالة البعدية)، وذلك في «المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة.»⁽²⁸⁾

وكما تكلم «الزمخشري» عن الموصول واشتراط النحاة ضميرا عائدا يفسّره، فإنّه تكلم أيضا عن الإحالة المقامية التي تستند إلى السياق المقامي؛ حيث يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁹⁾، «(الذين آتيناهم الكتاب) يعني اليهود والنصارى، (يعرفونه) يعرفون رسول الله صلى الله عليه وسلم بحليته ونعته الثابت في الكتابين معرفة خالصة، (كما يعرفون أبناءهم) بخلاهم ونعوتهم لا يخفون عليهم ولا يلتبسون بغيرهم، وهذا استشهاد لأهل مكة بمعرفة أهل الكتاب به وبصحّة نبوته»⁽³⁰⁾، فقد قرّر إذن رجوع الضمير (هم) إلى اليهود والنصارى، مع أنّه لم يجر لهم ذكر في النص. فمعرفة مرجعية الضمير (هم) لا يتأتى إلا بوسيط مقامي يؤدي إلى ربط النص بالمقام الخارجي المحيط به.⁽³¹⁾ فكانت هنا إحالة مقامية؛ إذ أحدث الضمير ترابطا في ذهن المتلقي عن طريق ربطه بالسياق الخارجي للنص.

4-2 الإحالة عند البلاغيين والمفسرين:

لم يغفل علماؤنا البلاغيون والمفسرون الإحالة بنوعها، فأشاروا إلى دور الضمير والأسماء الموصولة وغيرها من الأدوات في الربط واعتنوا كذلك بالمقام والسياق، وذلك عند دراستهم للنص القرآني في ضوء العودة إلى السياق المتمثل في أسباب النزول كلما اقتضت الضرورة، ذلك بسبب الغموض الذي يكتنف بعض الآيات لاحتوائها على مرجعها في السياق.

قد وردت إشارات للإحالة عند «عبد القاهر الجرجاني» (ت471هـ) أثناء حديثه عن دور الضمير الذي أناب عن تكرير الاسم، بقوله: «أنَّ المعنى في قولك: جاءني زيدٌ وهو يسرُّ على استئناف إثباتٍ للسرعة ولم يكن ذلك في: جاءني زيدٌ يسرُّ. وذلك أنك إذا أعدت ذكرَ زيدٍ فجئتَ بضميره المنفصل المرفوع كأنَّ بمنزلة أن تُعيدَ اسمَه صريحاً فتقولُ: جاءني زيدٌ وزيدٌ يسرُّ...»⁽³²⁾، وهو بذلك تعرّض للإحالة الضميرية التي أغنت عن التكرار واختصرت لنا الوحدات النصية و أسهمت في ربط التركيب.

ونجده أيضاً يحدث عن المعنى ومعنى المعنى، فالذي يُوصَل إليه بظاهر اللفظ هو المعنى. نحو: (خرج زيد)، فإذا لم يُوصَل به إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، بل وجد لذلك المعنى دلالة ثانية يُوصَل بها إلى الغرض، كان ذلك معنى المعنى، نحو: (كثير الرماد)، والمقصود من (المعنى) المفهوم من ظاهر اللفظ والذي يُوصَل إليه بغير وساطة وهو (معنى المعنى)؛ أي أن يعقل من اللفظ معنى ثم يفضي ذلك المعنى إلى معنى آخر بدلالة الحال عليه⁽³³⁾، وكذلك حديثه عن مواضع الوصل والوصل والإظهار والإضممار والتعريف والتنكير...، حيث فرق بين الإظهار والإضممار بقوله: «الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، والإضممار وضع الكلام وضعاً يحتاج فيه إلى ما قبله»⁽³⁴⁾.

ويرى «السكاكي» (ت626هـ) بأنَّ الاسم الموصول يقوم بالإحالة وذلك في معرض حديثه عندما أشار إلى «الحالة التي تقتضي كونه موصولاً فهي متى صحَّ إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب على مشار إليه واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض»⁽³⁵⁾ فالاسم الموصول أدّى هنا وظيفة الإحالة من خلال استحضار المحال إليه في ذهن السامع أو المتلقي، وذلك بواسطة جملة الصلة التي يرتبط بها عن طريق العائد الذي يعود عليه⁽³⁶⁾، فتتحقق الإحالة والترابط على مستوى النص.

وهناك أيضاً إشارات للإحالة وردت في كتب البلاغيين، ولكنها غير مفصلة وغير مقصودة لذاتها، خاصة عند الحديث عن دور الضمير في الربط بين الجمل، نذكر منهم «الخطيب القزويني» (ت739هـ) وذلك عند حديثه عن الجملة التي تقع حالا ودور الضمير في الربط بين هذه الجمل، بقوله: «الجملة التي تقع حالاً تحتاج

إلى رابط يربطهما بصاحب الحال لاستقلالها بالإفادة فيصل هذا الرباط بينها وبين صاحبها بصلة وثيقة، وهذا الربط إما [أن يكون] الضمير وهو الأصل في الربط بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة وفي الخبر والنعت أو...»⁽³⁷⁾، والملاحظ هنا أنه تطرق إلى وظيفة الربط الإحالي بواسطة الضمائر وهذا من صميم الدراسات النصية الحديثة.

أما عند المفسرين فقد تحدّث «الفراء» (ت207هـ) عن مرجعية الضمير على امتداد النص، كقوله معلقا على قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾⁽³⁸⁾: «يقال: إنّ الهاء التي في (به) كناية عن الهدى»⁽³⁹⁾، التي ذكرت في الآية (35) من السورة نفسها، ثم ذكر الضمير الذي يحيل إليها (الهدى) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾⁽⁴⁰⁾

ولم يكن إرجاع «الفراء» العنصر الإحالي إلى مرجعه المفسر له اعتباريا، بل استند إلى دلالات الآيات السابقة كلها حتى إذا ما عثر على العنصر الإشاري المطابق في سماته الدلالية للضمير أو العنصر الإحالي فسّره به، وهي بذلك إحالة نصية سابقة.⁽⁴¹⁾

إلى جانب ذلك تطرّق «الفراء» للإحالة المقامية (أو الخارجية) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾⁽⁴²⁾ قائلا: «المقسمون: الكفار، سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيهم بالآية التي نزلت في الشعراء: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾»⁽⁴³⁾، فسألوا رسول الله عليه وسلم أن ينزلها عليهم حتى يؤمنوا، فأنزل الله تبارك وتعالى قل للذين آمنوا: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾»⁽⁴⁴⁾،⁽⁴⁵⁾

فالإحالة هنا للكفار وهي إحالة خارجية، لأنهم لم يُذكَروا صراحة، واستند في ذلك إلى المقام الخارجي المتمثل في سبب النزول. وبهذا يكون علماء العربية ممن عكف على النص القرآني دراسة وتحليلاً سابقين لعلماء النص المعاصرين عندما أكدوا على أثر السياق في تحديد دلالات بعض العناصر الإحالية.⁽⁴⁶⁾

وتجلّت الإحالة الموقالية كذلك عند «بدر الدين الزركشي» (ت794هـ) أثناء حديثه عن الضمائر وأقسامها وعن ترابط الآيات والسور وتناسبها في ذلك؛ إذ يرجع صور تناسب الآيات في السورة إلى دور الضمائر وإحالتها إلى ما هو سابق أو لاحق، مركزا على دور المتلقي في تفسير ذلك، فيبحث عن مرجعية الضمائر طلبا لدلالاتها، وهذا ما يجعله ينسج خيوط النص بإحكام ليخرج مخرجا واحدا منتظما.⁽⁴⁷⁾

وكذلك اهتم «الزركشي» في برهانه بالإحالة المقامية، أثناء حديثه عن الضمائر؛ إذ تفهم من السياق النصي للآية وربطها بالمقام الخارجي، كحديثه عن إضمار «القرآن»

في سورة القدر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽⁴⁸⁾، فالضمير يعود على القرآن لأنّ الإنزال يدلّ عليه، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَرْنَاهُ بِه نَقْعًا فَوَسَّطْنَاهُ بِه جَمْعًا﴾⁽⁴⁹⁾ قيل: الضمير لمكان «الإغارة» بدلالة «والعاديات» عليه فهذه الأفعال إنّما تكون لمكان. وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁵⁰⁾، فإنّ الضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى، بمعنى في الكتب المنزلة على الأنبياء من قبلكم وفي هذا الكتاب الذي أنزل عليكم وهو القرآن.⁽⁵¹⁾

وتحدّث «السيوطي» (ت911هـ) عن مرجع الضمير بأنه: «لا بد له من مرجع يعود إليه ويكون ملفوظا به سابقا مطابقا به نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾⁽⁵²⁾ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى»⁽⁵³⁾... أو متضمنا له نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾⁽⁵⁴⁾ فإنه عائد على العدل.»⁽⁵⁵⁾ واهتم كذلك بالإحالة المقالية عند حديثه تقدم أو تأخر العنصر الإشاري المحال إليه بالضمير⁽⁵⁶⁾ «متأخرا لفظا لا رتبة مطابقا»⁽⁵⁷⁾، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾⁽⁵⁸⁾، فالضمير هنا في (نفسه) حقق إحالة بعدية، وتطرق إلى اختلاف مرجع الضمير عند بعضهم⁽⁵⁹⁾ في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾⁽⁶⁰⁾، وجوازهم عود الضمير الأول لموسى والضمير الثاني للتابوت، لكن الزمخشري عابهم على ذلك وجعله مخرجا للقرآن عن إعجازه، وأرجع الضميرين لموسى عليه السلام...⁽⁶¹⁾ والجدير بالذكر أن السيوطي هنا قد أولى اهتماما كبيرا بالإحالة الضميرية المترامية في ثنايا كتابه من خلال دراسته لحركية الضمائر ومرجعيتها على مستوى آي القرآن الكريم.

تلكم هي بعض النماذج المختارة مما يزخر به تراثنا العربي من أمثلة كثيرة في هذا المجال سواء عند النحويين أو البلاغيين أو المفسرين أو غيرهم من العلماء العرب، فلا نجد مصنفا إلا وتحدّث عن الإحالة وذلك في معرض حديثه عن الضمائر ومرجعيتها والاسم والموصول ترابطه مع صلته وغيرها من الأمثلة التي لا يكفي المقام هنا لسردها كلها، فاكثفينا بذكر بعضها بتتبع الإحالة والتمثيل لها وفق تسلسل زمني لدى العلماء.

5 - خاتمة:

تكشّف مما تقدّم اهتمام العلماء العرب القدماء بالإحالة بأشكالها المختلفة، فقد تناولوها من مختلف مستوياتها الداخلية والخارجية، والقبلية والبعدية، وذلك أثناء دراستهم التحليلية للضمائر ووظائفها النصية وأهميتها الدلالية في ربط جمل النص بعضها ببعض داخله، وتفسيرها من منظور المقام الخارجي حين غياب مرجعية بعض الضمائر في بنية النص، ودرسوا أيضا الاسم الموصول وصلته وغيرها من الأدوات التي تحقق الإحالة والربط. فهم بذلك كانوا قريبين في دراستهم هذه من الدراسات النصية المعاصرة.

كما أنهم لم يقفوا عند الضفاف وحسب، بل غاصوا بعيدا في حلّ مشكلاتها في الكلام القديم، وهذا ما حسم البرزخ الشاسع بين التنظير والتطبيق، وفسح مجال البصر على منهج علمي عملي تستثمر فيه الكليات والنظريات لحلّ مستشكلات الإحالات في المنقول من النصوص ولا سيما القرآن الكريم، الذي حفل بالإحالة واستعملها بمراتبها المتباينة على المعهود من كلام العرب وعلى غير المعهود، فكان هذا أحد وجوه الإعجاز وميدانا رحبا للتفكير والتدبر والتحليل والتعليل، وملحظا من ملاحظ تميز الأسلوب القرآني، ومضممارا واسعا لاستنباط المعاني الغزار التي لايزال يفيض بها كلام الله جلّ شأنه.

6 - العوامش والإحالات:

- (1) ديوان الإمام الشافعي، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (دط)، (دت)، ص: 37.
- (2) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ-1988م، ج1 ص: 25.
- (3) لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 1994، مج11، مادة (حول)، ص190-186.
- (4) القاموس المحيط، تحقيق مجدي فتحي السيد، المكتبة التوقيفية، القاهرة مصر، (دط)، (دت)، ج3، مادة (حـــــول)، ص: 410-412.
- (5) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، (دط)، (دت)، ج1، مادة (حال)، ص: 209-208.
- (6) ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (دط)، (دت)، ص: 08-09.
- (7) ينظر: حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 1430هـ-2009م، ص: 84.
- (8) النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م، ص: 172.
- (9) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م، ص: 16-17.
- (10) ينظر: صبيح إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1431هـ-2000م، ج1، ص: 121.
- (11) إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2007م، ص: 227.
- (12) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م، ص: 16-17.

- (13) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص: 121.
- (14) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م، ص: 17. وسعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ-2005م، ص: 103.
- (15) البقرة: 1-2.
- (16) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص: 130.
- (17) الكتاب، ج2 ص: 78.
- (18) نفسه، ج1، ص: 424.
- (19) سيبويه، الكتاب، ج1، ص84-85. وصبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص: 130-131.
- (20) المفصل في علم العربية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، (دت)، ص: 142.
- (21) ينظر: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ج3، ص: 109.
- (22) ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، العراق، (دط)، 1982م، ج2، ص: 65.
- (23) ينظر: شرح المفصل، ج3، ص: 114.
- (24) الإخلاص: 01.
- (25) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، ج2، ص: 404.
- (26) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (دط)، 1411هـ-1991م، ج2، ص: 573.
- (27) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّور، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، ط3، 1434هـ-2013م، ص: 129.
- (28) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص565 وما بعدها.
- (29) الأنعام: 20.
- (30) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض وفتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، مطبعة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ-1998م، مج2، ص: 331.
- (31) ينظر: ميلود نزار، نحو نظرية للإحالة الضميرية. دراسة تأصيلية تداولية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 42، جويلية 2009، ص: 11.
- (32) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1428هـ-2008م، ص: 170.

- (33) ينظر: نفسه، ص: 268-269.
- (34) نفسه، ص: 183.
- (35) السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1407هـ - 1987م، ص: 181 .
- (36) ينظر: الزهرة تهامي، الإحالة في ضوء علم النص وعلم التفسير من خلال تفسير التحرير والتنوير، رسالة ماجستير (مخطوط)، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج- البويرة، 201/2011، ص: 96.
- (37) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، (دت) ج3، ص: 163.
- (38) الأنعام: 46.
- (39) الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ - 1984م، ج1، ص: 335.
- (40) الأنعام: 35.
- (41) ينظر: ميلود نزار، نحو نظرية للإحالة الضميرية، ص: 10.
- (42) الأنعام: 109.
- (43) الشعراء: 04.
- (44) الأنعام: 109.
- (45) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص349-350.
- (46) ينظر: ميلود نزار، نحو نظرية للإحالة الضميرية، ص: 10.
- (47) ينظر: إبراهيم بشار، الخطاب الشعري من منظور لسانيات النص قصيدة عاشق من فلسطين لمحمود درويش أنموذجا، رسالة ماجستير (مخطوط)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2009م، ص43-46. نقلا عن: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (دط)، (دت).
- (48) القدر: 01.
- (49) العاديات: 04، 05.
- (50) الحج: 78.
- (51) ينظر: البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، (دط)، 1427هـ/2006م، ص: 933، 935، 939.
- (52) هود: 42.
- (53) طه: 121.
- (54) المائدة: 08.
- (55) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1394هـ - 1974م، ج2، ص: 334.
- (56) ينظر: ميلود نزار، نحو نظرية للإحالة الضميرية، ص: 12.

(57) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: 335.

(58) طه: 67.

(59) ينظر: ميلود نزار، نحو نظرية للإحالة الضميرية، ص: 12.

(60) طه: 39.

(61) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: 338.

